الأمم المتحدة

S/2001/723



Distr.: General
24 July 2001
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أحيل إليكم طيه الرسالة المؤرخة ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠١ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو تكرمتم بإطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذة الرسالة.

(توقيع) كوفي ع. عنان

270701 260701 01-46780 (A)
0146780

مرفق

رسالة مؤرخة ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك

يشرفني أن أحيل إليكم التقرير التاسع عشر عن أنشطة الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك (انظر الضميمة). وأكون ممتنا لو تكرمتم بإتاحة هذا التقرير لأعضاء مجلس الأمن.

كما أنني أتطلع كثيرا للتكلم أمام مجلس الأمن في شهر أيلول/سبتمبر، ورؤيتكم في القريب العاجل من أجل مناقشة الحالة الراهنة في البوسنة والهرسك.

(توقيع) فولفغانغ بيتريش

ضميمة

تقرير مقدم في ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠١ إلى الأمين العام من الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك

(عن الفترة ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠١ – ١١ تموز/يوليه ٢٠٠١)

عملا بقرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، الذي طلب فيه المجلس من الأمين العام أن يقدم تقارير من الممثل السامي وفقا للمرفق ١٠ من اتفاق السلام، واستنتاجات مؤتمر لندن لتنفيذ اتفاق السلام المعقود في يومي ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أقدم طيه إلى المجلس التقرير التاسع عشر.

ويشمل هذا التقرير أنشطة مكتب الممثل السامي والتطورات التي جرت في البوسنة والهرسك خلال الفترة من ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠١ إلى ١١ تموز/يوليه ٢٠٠١.

موجز

في الفترة المشمولة بالتقرير، أعطيت أولوية للتعجيل بتنفيذ السلام في المجالات الاستراتيجية الثلاث التي حددها مجلس تنفيذ اتفاق السلام في أيار/مايو ٢٠٠٠ وهي: الإصلاح الاقتصادي، وعودة اللاجئين وتعزيز مؤسسات الدولة. وقد أولي اهتمام خاص لمواجهة طعن الكرواتيين ذوي النزعة القومية في النظام الدستوري، والحالة المثيرة للقلق السائدة في جمهورية صربسكا، وكذلك لتنفيذ القرار الحاسم الذي اتخذته المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك المعروف عموما ''بقضية الشعوب التأسيسية''.

١ – لقد واجهت السلطات الجديدة غير المتسمة بالنزعة القومية على صعيد الدولة والاتحاد والمجتمع الدولي تحديات خطيرة من جانب القوى التي كانت تسيطر على الحياة في البوسنة والهرسك في السنوات العشر الأخيرة:

– ففي ٣ آذار/مارس، أعلن الاتحاد الديمقراطي الكرواتي، الذي كان قد طرد من السلطة على يد ''التحالف من أجل التغيير'' إثر الانتخابات التي عقدت في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، قيام ما يسمى ''بالحكم الذاتي الكرواتي''. وبعد ذلك بأربعة أيام قررت عزل السيد يتسلافيو، وهو أحد الأعضاء الكرواتيين في رئاسة البوسنة والهرسك ورئيس الاتحاد الديمقراطي الكرواتي، نظرا لتوليه شخصيا قيادة هذه العملية التي تشكل انتهاكا خطيرا للنظام الدستوري. وفي ٦ نيسان/أبريل، قمت بتعيين مدير مؤقت لمصرف هرتسيغوفاتسكا الذي يشكل العماد المالي للهياكل المتوازية غير الشرعية التي تعمل تحت قيادة الاتحاد الديمقراطي الكرواتي. ونجحت سلطات الاتحاد

الجديدة في إحباط جهود الاتحاد الديمقراطي الكرواتي الرامية إلى تعطيل أعمال الحكومة، ولا سيما فيما يتعلق بالمسائل المالية والعسكرية. وأوضحت للاتحاد الديمقراطي الكرواتي أنه رغم أن الفرصة ستظل دائما متاحة أمام أعضائه للعودة إلى المؤسسات التي تركوها، فإن المجتمع الدولي لن يتهاون مطلقا فيما يتعلق بالمبادئ الدستورية للبوسنة والهرسك.

- وحرصت سلطات جمهورية صربسكا على وضع العراقيل أمام مجلس الوزراء الذي يتزعمه التحالف. وقد طالبت هذه السلطات بتغيير موقفها، إلا أنه لن يمكن دون ذلك ضمان قدرة الجمهورية على البقاء. وعلاوة على ذلك، أدى اندلاع العنف الخطير على أيدي الصربيين من ذوي النزعة القومية إلى تعطيل المحاولات التي بذلت في شهر أيار/مايو لوضع حجر الأساس لمسجدين في بانيا لوكا وتريبينيه كان المتطرفون الصرب قد قاموا بتدميرهما في أثناء الحرب. وإثر مطالبتي السلطات في جمهورية صربسكا باتخاذ تدابير سريعة مؤاتية للمصالحة والإصلاح داخل مجتمع الجمهورية، قامت هذه السلطات بالاعتذار علنا عن هذا العنف، وتم استبدال القيادات في وزارة الداخلية في جمهورية صربسكا وإنشاء لجنة متعددة الأعراق للإصلاح والمصالحة تحت أشراف رئيس الجمهورية.

٢ - وفي ٥ آذار/مارس، وقعت جمهورية صربسكا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية اتفاقا بشأن العلاقات المتوازية الخاصة، حسب ماينص عليه الاتفاق الإطاري العام للسلام. وقد تأكدت من أن هذا الاتفاق ينطوي نصا وروحا على احترام كامل لسيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية. وينص الاتفاق على منح مكتبي دورا إشرافيا، كما سيشارك المكتب في صياغة مرفقاته.

٣ - وبدأ العمل في شهر آذار/مارس في اللجنة التنظيمية للاتصالات، التي ادمجت في إطارها اللجنة المستقلة لوسائل الإعلام وهيئة الإذاعة والتلفزيون. وتتولى اللجنة التنظيمية على صعيد الدولة دور الجهة المنظمة لقطاعي وسائل الإعلام والاتصالات السلكية واللاسلكية.

٤ - وبحلول نيسان/أبريل قامت اللجنة القضائية المستقلة التي خلفت برنامج تقييم نظام القضاء التابع لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، وهي اللجنة المكلفة بالإشراف على إصلاح الهيئة القضائية في البوسنة والهرسك، بإجراء زيادة كبيرة في عدد موظفيها، بما في ذلك نشر أفرقتها الميدانية.

٥ – وعقب القرار الذي اتخذته في شهر شباط/فبراير بإخضاع مسألة ترسيم خط الحدود الفاصل بين الكيانين في دوبرينيا (وهي إحدى ضواحي سراييفو) إلى التحكيم الإلزامي، قام المحكم الخاص بإصدار قراره في ٢٤ نيسان/أبريل. وتم تنفيذ القرار على نحو مرض.

٦ – وفي ٧ أيار/مايو، بدأت الخدمات الإذاعية العامة في بث برامجها الموجهة لعموم البوسنة والهرسك. ولأول مرة منذ تفكك يوغوسلافيا السابقة تتوافر لدى البوسنة والهرسك القدرة على بث البرامج على صعيد الدولة بأكملها.

٧ – وعقب إصدار المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك قرارها المتعلق ''بقضية الشعوب التأسيسية''، أخذت عملية الإصلاح الدستوري تسير بخطى مطردة في كلا الكيانين. وسوف يترتب على هذه التغييرات الدستورية أثر حاسم فيما يتعلق بصورة الحياة الاجتماعية والسياسية المقبلة في البوسنة والهرسك.

٨ – وفي إطار ولايتي المستقلة الخاصة بخلافة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية، اشتركت مع المفاوض الخاص، السير آرثر واطس، في جهود الوساطة التي بذلت في الجولة الختامية من المفاوضات التي عقدت في فيينا. وفي ٢٥ أيار/مايو، قامت الدول الخمس الخلف بالتوقيع بالأحرف الأولى على اتفاقية تقضي بتوزيع حقوق جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية والتزاماتها وأصولها ومسؤولياتها.

أولا – المسائل السياسية

١ – مؤسسات الدولة

١ – في ٢٧ آذار/مارس، انتخب مجلس النواب في البوسنة والهرسك بيريز بيلكيتس (الحزب العامل من أجل البوسنة والهرسك) ليمثل البوشناق، ويوزو كريزانوفيتس (الحزب الديمقراطي الاجتماعي) ليمثل الكروات في رئاسة البوسنة والهرسك. وأكد مجلس الشعب هذا الانتخاب في ٣٠ آذار/مارس.

٢ – وعقب تشكيل مجلس الوزراء الجديد في ٢٢ شباط/فبراير، شرع المجلس تحت رئاسة السيد بوزيدار ماتيتس في مباشرة أعماله على نحو يتسم بالكفاءة. واعتمد المجلس برنامج عمله في آذار/مارس، وأحرز منذ ذلك الحين قدرا من التقدم في تنفيذه. بيد أن السلطات في جمهورية صربسكا تواظب على الطعن فيما يجري من أنشطة تشريعية وفي عملية التنفيذ وإعاقتها، متعللة بأن البرنامج التشريعي للمجلس يتعدى على اختصاصات جمهورية صربسكا. وقد طلبت إلى هذه السلطات أن توضح اعتراضاتها بشكل بناء وأن تتعاون مع مجلس الوزراء من أجل المحافظة على قدرة هذه الجمهورية على البقاء وإعادة الأمور إلى

حالتها الطبيعية في البوسنة والهرسك.، ولاسيما بالنظر إلى مشاركتها في عملية الاندماج في أوروبا.

٣ - وبغية ضمان اضطلاع مؤسسات الدولة بأعمالها على نحو فعال، بدأت سلطات الدولة الجديدة بالاشتراك مع مكتبي في دراسة مختلف الوسائل الأخرى التي يمكن بها تمويل ميزانية الدولة، إذ أنها تكاد تعتمد اعتمادا كاملا في الوقت الحالي على مساهمات الكيانين. ونتوقع أن نقف في المستقبل القريب على مصادر جديدة لتوفير الإيرادات للدولة، وسوف نعمل على تحقيق هذه الغاية بالتعاون الوثيق مع السلطات المحلية والمؤسسات المالية الدولية.

٤ - بيد أن التقدم المحرز فيما يتعلق بالجمعية البرلمانية في البوسنة والهرسك لم يكن مرضيا. فقد أثبتت الأيام بصورة متزايدة صعوبة المحافظة على تماسك الائتلاف الذي يمثل تحالفا هشا يحظى بأغلبية ضئيلة في مجلس النواب لا تزيد على ٢٢ نائبا من جملة ٤٢ نائبا. ولم تصدر الجمعية البرلمانية في البوسنة والهرسك حتى الآن أي تشريعات جديدة على درجة كبيرة من الأهمية. ومن التطورات الإيجابية التي نشأت عودة النواب المنتمين للاتحاد الديمقراطي الكرواتي في مجلس النواب، بعد مقاطعة لمؤسسات الدولة دامت عدة أشهر، إلى العمل لتحقيق أهدافهم انطلاقا من مقاعدهم الانتخابية. وأبدى هؤلاء النواب نشاطا خاصا في أثناء المناقشة المتعلقة بقانون الانتخابات في البوسنة والهرسك.

٢ - الكيانان وبريتشكو

(أ) جمهورية صربسكا

٥ - حدثت منذ شهر شباط/فبراير تطورات إيجابية عديدة في جمهورية صربسكا. فقد نجح رئيس الوزراء إيفانيتس في تثبيت الحالة الاجتماعية - الاقتصادية عن طريق زيادة فعالية جبي الضرائب وتحسين النظام المالي إلى درجة ما. كما أحرز قدر كبير من التقدم في شهر نيسان/أبريل فيما يتعلق بالتغييرات الدستورية، إذ وافقت اللجنة الدستورية التي أعيد تنظيمها على مشروع التعديلات المتعلقة بدستور جمهورية صربسكا.

٦ - وعلى الجانب السلبي، أصيبت محاولة تعمير المواقع الدينية التي دمرت في أثناء الحرب الأخيرة بانتكاسة، حين عطلت احتفالات وضع حجر الأساس لمسجدين في تريبينيه وبانيا لوكا بسبب مظاهرات الاحتجاج العنيفة التي اندلعت في شهر أيار/مايو (وأسفرت عن وفاة أحد الأشخاص وإصابة الكثيرين) مما تعين معه إرجاء هذه الاحتفالات. وعقب هذه الأحداث، كان هدفي أن أكفل قيام جمهورية صربسكا بمواجهة العواقب التي تمخضت عنها هذه الأزمات بصورة قوية وشاملة. وطالبت على الفور بإجراء تحقيق في هذا العنف؛ وإجراء تغييرات فورية في قيادات وزارة الداخلية؛ وإصدار إعلان من جانب كبار المسؤولين في

الجمهورية للإعراب عن الإدانة والاعتذار؛ وإقامة الاحتفالات من جديد؛ وتشكيل لجنة متعددة الأعراق للإصلاح والمصالحة تحت إشراف رئيس الجمهورية. ورغم امتثال السلطات في جمهورية صربسكا لمعظم هذه المطالب، فإنني أتابع أداءها بشأن جميع هذه المسائل عن كثب.

٧ - وفي ٥ آذار/مارس وقعت جمهورية صربسكا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاتفاق المتعلق بالعلاقات المتوازية الخاصة، وتم التصديق عليه في ٧ تموز/يوليه. وبالرغم من أن مفهوم إقامة علاقات ''خاصة'' بين أحد الكيانين وأحد البلدان المجاورة عفا عليه الزمن، فإن عقد مثل هذا الاتفاق حق من حقوق الكيانين بموجب الاتفاق الإطاري العام للسلام. وتشكل الإشارة القوية إلى الاتفاق الإطاري وإلى دستور البوسنة والهرسك في ديباجة اتفاق العلاقات أساسا يستند إليه في صياغة المرفقات اللاحقة التي ستبين نطاق التعاون بالتفصيل.

٨ - واعترض بعض البوشناق والكروات الأعضاء في اللجنة الدستورية في جمهورية صربسكا على مسألة التصديق على اتفاق العلاقات بزعم أنه يشكل انتهاكا لمصالحهم الوطنية الحيوية. فالمطلوب في رأيهم هو عقد اتفاق بين البوسنة والهرسك وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وليس بين جمهورية صربسكا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، إذ أنهم يرون أن مثل هذا الاتفاق يشكل خرقا لدستور البوسنة والهرسك. وفي ردي الرسمي على هذا الادعاء من جانبهم ذكرت أن محتوى الاتفاق لا يشكل انتهاكا لمصالحهم الوطنية وأنه يتماشى تماما مع دستور البوسنة والهرسك.

٩ - وقد نص الاتفاق على كفالة دور إشرافي لمكتبي، وسيشترك المكتب في صياغة مرفقات الاتفاق. بيد أنني أولي أهمية بالغة لزيادة تكثيف العلاقات بين الدول. فبعض المشاكل التي تهم جمهورية صربسكا والمقيمين فيها (من قبيل الجنسية ونظام الحدود وما إلى ذلك) يمكن حلها فقط على صعيد الدولة، وليس على صعيد أحد الكيانين.

(ب) الاتحاد

١٠ - بعد مرور قرابة أربعة شهور على الانتخابات التي أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، تشكلت في اتحاد البوسنة والهرسك في ١٢ آذار/مارس أول حكومة غير قومية النزعة. وشكّل هذه الحكومة ''التحالف من أجل التغيير''. بيد أن الحكومة الجديدة واجهت تحديا من زعامة الاتحاد الديمقراطي الكرواتي الوطني ومن الهيئة المسماة ''الجمعية الوطنية الكرواتية'' اللذين صوّتا في ٣ آذار/مارس لإنشاء ''حكم ذاتي كرواتي في البوسنة والهرسك'' على نحو مخالف للدستور. وفي أواخر آذار/مارس نشط متطرفو الاتحاد الديمقراطي الكرواتي الوطني في موستار لعزل عمدة المدينة، السيد توميتش (العضو المعتدل في

الاتحاد الديمقراطي الكرواتي الوطني) من منصبه. وفشلت تلك المحاولات نتيجة للافتقار إلى الأصوات اللازمة في المجلس البلدي. بيد أن متشددي الاتحاد الديمقراطي الكرواتي الوطني يواصلون الضغط على السيد توميتش الذي يرون أنه يمثل عقبة أمام إنشاء كيان كرواتي مستقل. كذلك أصدر مسؤولو "الجمعية الوطنية الكرواتية" تعليمات إلى الكروات وإلى ممثليهم المنتخبين قانونا لرفض حكومة الاتحاد المنتخبة حديثا. وفي ١٣ آذار/مارس، أمر مسؤولو الاتحاد الديمقراطي الكرواتي الوطني بتفكيك العنصر الكرواتي في جيش الاتحاد، ثم أعقب ذلك في ٢٨ آذار/مارس انسحاب الضباط والجنود الكروات من ثكناهم.

١١ - وقد باءت بالفشل الجهود التي يبذلها هذا "الحكم الذاتي الكرواتي" غير القانوني للسيطرة على المؤسسات المالية للاتحاد (التي تتمثل بصفة رئيسية في مكاتب الجمارك) في المناطق ذات الأغلبية الكرواتية بفضل الموقف الحازم الذي اتخذته حكومة الاتحاد.

١٢ - وفي ١٦أيار/مايو، توصل وزير دفاع الاتحاد، أنيتش، وبعض الجنرالات الكروات في البوسنة والهرسك إلى اتفاق مؤقت يُمنح الجنود الكروات بموجبه مهلة شهر لتجديد عقودهم مع وزارة الدفاع والعودة إلى ثكناهم. ومع انقضاء الفترة الزمنية لهذا التقرير، فشل الاتفاق الرسمي، بيد أنه ورد أن عددا كبيرا من الجنود الكروات - وخاصة من وسط البوسنة ومن منطقة بوسافينا الشمالية - قاموا بتجديد عقودهم.

(ج) مقاطعة برتشكو

١٣ - لا زلت راضيا عن التطورات التي تشهدها مقاطعة برتشكو. وبعد سنة على إنشاء المقاطعة، يستمر إحراز تقدم خاصة في المجالات التالية:

- **العودة**: يقوم كل من الكيانين وحكومة مقاطعة برتشكو بتنفيذ مشروع مشترك من أجل إعادة تعمير المرافق السكنية للمشردين بقيمة ٦ ملايين ماركا قابلة للتحويل (الماركا الواحدة القابلة للتحويل = ٠,٥ دولار تقريبا)، من شأنه إيجاد ٥٠٠ مسكن في السنة الحالية. وتظل مقاطعة برتشكو ضمن نسبة الخمسة في المائة الأعلى من البلديات في برنامج تنفيذ قانون الممتلكات العقارية التي يعاد فيها إلى وضعه السابق ما يتجاوز في المتوسط شهريا ١٠٠ من الممتلكات.

- **النظام القضائي**: أنشئ في ١ نيسان/أبريل نظام قضائي حديث، يتكون من محكمة أساسية ومحكمة استئناف ومركز للمساعدة القانونية ولجنة قضائية، وهو نظام يعمل جيدا بموجب طائفة من القوانين المحلية المتطورة.

• **الميزانية**: اعتُمدت في نيسان/أبريل ميزانية تتسم بالشفافية وحققت المقاطعة الاكتفاء الذاتي ماليا نتيجة لجهود حكومتها الرامية إلى جمع كل الإيرادات المستحقة لها.

١٤ - وأظهرت حكومتا الكيانين، بوجه عام، موقفا إيجابيا وداعما إزاء المقاطعة، بما في ذلك الجهود الرامية إلى إنشاء نظام تعليمي مندمج. إلا أن هذه المسألة لم تنعكس بعد في مواقف الأحزاب السياسية الصربية المحلية. وعيّن رئيسا الوزراء في الكيانين موظف اتصال لتيسير الحوار والاتصالات. وأنا أؤيد تماما التركيز الحالي لمشرف مقاطعة برتشكو على الخصخصة والتشريع الضريبي واستئناف النشاط الملاحي على نهر سافا.

٣ - المسائل المتعلقة بالانتخابات

١٥ - نظرا لأن انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ كانت آخر انتخابات تتحمل مسؤوليتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أصبح من المهم بصورة عاجلة اعتماد قانون للانتخابات. ويمثل اعتماد هذا القانون أحد الالتزامات الرئيسية النابعة من إعلان مجلس تنفيذ السلام المعقود في بروكسل في أيار/مايو ٢٠٠٠. وهو أيضا يمثل أحد الشروط الأولية لانضمام البوسنة والهرسك إلى مجلس أوروبا وللوفاء بالخريطة التوجيهية للاتحاد الأوروبي. واعتمد مجلس الوزراء في ١٢ نيسان/أبريل مشروع قانون انتخابات أعده فريق من الخبراء برعاية مشتركة من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومكتبي، وهو معروض الآن على الجمعية البرلمانية.

٤ - الإعفاء من المناصب

١٦ - بدأت الفترة المشمولة بهذا التقرير بتحد كبير للنظام الدستوري من جانب الاتحاد الديمقراطي الكرواتي الوطني الذي أعلن ما يسمى ''بالحكم الذاتي الكرواتي''. وبالنظر إلى ذلك، قررت فصل قيادة هذا الحزب (أربعة أشخاص)، بمن فيهم أنتيه يلافيتش، العضو الكرواتي في مجلس الرئاسة. وعقب أحداث العنف التي وقعت في ٦ نيسان/أبريل في الهرسك، والتي ترد بالتفصيل في الفصل الثالث، قمت في ٢٦ نيسان/أبريل بفصل دراغان مانديتش وزير الداخلية في الكانتون رقم ٧ (موستار).

١٧ - وفي البلد ككل، قمت بفصل مسؤولَين عمومِيَين آخرَين بسبب التعويق الخطير والمستمر لاتفاق السلام، كما أوقفت ثلاثة مسؤولين للأسباب نفسها. بالإضافة إلى ذلك، فإن سياستي المتمثلة في مطالبة السلطات بأن تقوم هي نفسها بفصل موظفيها المعوِّقين للاتفاق، أثمرت في أيار/مايو حينما اضطر كبار موظفي وزارة الداخلية في جمهورية صربسكا إلى الاستقالة، أو فُصلوا، عقب أعمال العنف في بانيا لوقا وتربينييه.

٥ – إدارة المعلومات المدنية ووثائقها

١٨ – في نيسان/أبريل ٢٠٠١ سلَّم مكتبي إلى وزارة الشؤون المدنية والاتصالات المجموعة الكاملة لخمسة قوانين على مستوى الدولة تعنى بتنفيذ السجلات المدنية وإصدار بطاقات الهوية ورخص القيادة الموحدة. وتضمنت هذه المجموعة أيضا قانونا على مستوى الدولة بشأن حماية البيانات يكفل حقوق الأفراد فيما يتعلق باستخدام الحكومة للبيانات، مما يفي بمعايير مجلس أوروبا.

١٩ – وعرضت وزارة الشؤون المدنية والاتصالات هذه القوانين من أجل الموافقة الحكومية عليها في أيار/مايو ٢٠٠١، وفي ٩ حزيران/يونيه أجاز مجلس الوزراء القوانين وأحالها إلى الجمعية البرلمانية. وقد شارفت التحضيرات التقنية التي تجرى مع الوزارات المعنية في الدولة والكيانين على الانتهاء.

٦ – البوسنة والهرسك في عملية التكامل الأوروبي

٢٠ – نظرا لعدم قدرة الجمعية البرلمانية على إجازة تشريعات هامة، كانت وتيرة التقدم في عملية الاندماج في أوروبا مخيبة للآمال. ولا يزال هناك عدد كبير من الشروط في الخريطة التوجيهية للاتحاد الأوروبي غير مستوفٍ. وتشمل هذه الشروط اعتماد قانون الخدمة المدنية. بالإضافة إلى ذلك، فإن أهم معيار من المعايير المسبقة لانضمام البوسنة والهرسك لمجلس أوروبا، وهو اعتماد قانون الانتخابات، لا يزال غير مؤكد.

ثانيا – الاقتصاد

١ – نظرة عامة على اقتصاد البوسنة والهرسك

٢١ – يشير التحليل الأولي إلى أن اتحاد البوسنة والهرسك شهد نموا في الناتج المحلي الإجمالي بلغ تقريبا ٥ في المائة في عام ٢٠٠٠. غير أن معدلات النمو التي كان متوقعا أن تكون بمعدل عشري لم تتحقق، لأن تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية كان قد بدأ لتوه فضلا عما خلّفه الجفاف الشديد من آثار.

٢٢ – وزادت المرتبات الصافية في كل من الكيانين، مما أسهم إيجابيا في طلب المستهلكين. وظل معدل التضخم (الرقم القياسي لأسعار التجزئة) في مستوى منخفض للغاية في الاتحاد، وفي مستوى أعلى في ”جمهورية صربسكا“. ولم تتغير حالة العمالة بقدر كبير في عام ٢٠٠١ – حيث أبقي على ٠٠٠ ٦٤٦ وظيفة رسمية. إلا أنه لا يزال هناك عدد كبير من العاطلين. وبالإضافة إلى الحالة الخطيرة في القطاع الاجتماعي (ارتفاع معدل البطالة وانخفاض

مستوى مدفوعات المعاشات التقاعدية)، تمثل المشاكل في الميزان التجاري وميزان المدفوعات بواعث للقلق.

٢ - الإصلاح الاقتصادي

٢٣ - لا بد من التعجيل في عام ٢٠٠١ بتنفيذ إصلاحات اقتصادية إضافية، خاصة في مجال خصخصة المرافق العامة وإعادة هيكلة الاقتصاد. وفي حين أن ورود تدفقات متزايدة من الاستثمار الأجنبي المباشر ييسر إعادة هيكلة الاقتصاد، فإن تهيئة مناخ مؤات للاستثمار يظل يمثل تحديا للسلطات في البوسنة والهرسك. وتعتبر هذه التحديات بمثابة أولويات رئيسية يوفر لها مكتب الممثل السامي قدرا كبيرا من الاهتمام والموارد عملا بتوصيات الهيئة التوجيهية في مجلس تنفيذ اتفاق السلام.

(أ) التكامل الاقتصادي الإقليمي والأوروبي

٢٤ - يوفر ميثاق تثبيت الاستقرار منتدى مفيدا للتعاون الإقليمي. ولاحظ مكتبي مع الارتياح أن وزارة التكامل الأوروبي في البوسنة والهرسك أصبحت شريكا كاملا وفعالا في الأنشطة الاقتصادية للميثاق التي نفذت في إطار مائدة العمل الثانية المعنية بالتعمير الاقتصادي والتنمية. علاوة على ذلك، تأكد أن اتحاد البوسنة والهرسك سيشارك في رئاسة مائدة العمل الثانية خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠١.

٢٥ - ويظل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي يمثل الهدف السياسي والمطمح الاقتصادي الرئيسي على المدى الأطول. ولا تزال التشريعات الرئيسية التي تتطلبها الخريطة التوجيهية للاتحاد الأوروبي، مثل قانون حماية المستهلك وقانون تنظيم المنافسة، تنتظر تصديق البرلمان عليها.

(ب) الإصلاح الضريبي

٢٦ - اضطلع مكتبي بدور قيادي في عملية الإصلاح الضريبي، وعمل، عن طريق الفريق الاستشاري الدولي المعني بالضرائب، على التعجيل بالعملية وتحسين التنسيق المتعلق بها. وقد اكتمل مشروع صندوق النقد الدولي بشأن المواءمة بين ضرائب المبيعات في نيسان/أبريل ٢٠٠١ بإبرام اتفاق بين حكومتي الكيانين. وتم التوصل إلى اتفاق بأن تقوم مقاطعة برتشكو بمواءمة قانونها الخاص بضريبة المبيعات مع الكيانين في موعد لا يتجاوز آب/أغسطس ٢٠٠١. وبحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، ينبغي أن يكون هناك قانون متوائم لضريبة الدخل في جميع مناطق البوسنة و الهرسك.

(ج) الخصخصة

٢٧ - انتهى في ١٥ آذار/مارس في جمهورية صربسكا، طرح القسائم الذي بدأ العمل به في تشرين الثاني/نوفمبر من السنة الماضية. وقد طرح على المواطنين وعلى ١٣ صندوقا من صناديق الاستثمار في الخصخصة ما يبلغ ٥٥ في المائة من الحصة المملوكة للدولة في ٨٣٠ مؤسسة. ومن جملة القسائم التي صدرت والبالغة ٤٩ مليون قسيمة، استخدم ما يتجاوز ٨٤ في المائة منها. وفي الاتحاد، اكتملت في ٢٨ آذار/مارس الموجة الأولى من الطرح العام للأسهم. وعُرض على حملة الشهادات ما جملته ٥٤٢ مؤسسة، وبلغ حجم الشهادات المشتراة ٤,٢٥ ملايين ماركا قابلة للتحويل.

٢٨ - وفي جمهورية صربسكا، التزم المجتمع الدولي بتوفير المساعدة لعدد ٥٢ مؤسسة اختارها الفريق الاستشاري الدولي المعني بالخصخصة من أجل خصخصتها عن طريق العطاءات. وفي الاتحاد، اختار الفريق ٨٦ مؤسسة للخصخصة عن طريق العطاءات، وقدم مانحون من المجتمع الدولي المساعدة الاستشارية الأولية المطلوبة في هذا الشأن.

٢٩ - وفي ميادين المرافق العامة والخدمات العامة وتطوير الهياكل الأساسية واستغلال الموارد الطبيعية، يجري ترتيب مشاركة القطاع العام عادة عن طريق الامتيازات. وقد أُنشئ فريق عامل حكومي دولي، شارك فيه مجلس وزراء البوسنة والهرسك مشاركة كاملة، وأكمل عمله في أيار/مايو ٢٠٠١. وقدم هذا الفريق مشاريع قوانين للامتيازات مواءمة بالكامل إلى اتحاد البوسنة والهرسك وحكومتي الكيانين لإجازتها.

(د) المرافق العامة

٣٠ - في ١٧ نيسان/أبريل، اجتمعت لجنة البوسنة والهرسك المكونة من خمسة أعضاء بدرجة رؤساء وزارات والمعنية بالشركات العامة بعد انقطاع دام خمسة أشهر. وتولى رئيسا الوزراء الجديدين في الكيانين والنائب الجديد لرئيس وزراء الاتحاد عملهم في اللجنة واتفقوا على المضي قدما في العمل المتعلق بتحليل وتصميم المرفق ٩ الجديد المعني بالشركات العامة في ميادين نقل الغاز، ونقل الطاقة الكهربائية، والهياكل الأساسية للبث اللاسلكي ومحطاته.

(هـ) النقل

٣١ - وأصبحت الشركة العامة للسكك الحديدية، المخصصة لإدارة البنية الأساسية للسكك الحديدية داخل البوسنة والهرسك، مسجلة الآن لدى كلا الكيانين. ووقع في ١١ حزيران/يونيه قرض قيمته ٦١ مليون يورو لإصلاح السكك الحديدية مقدم من المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير/المصرف الأوروبي للاستثمار، ويشمل إصلاح ما طوله

٧٥٠ كيلومترا من قضبان السكك الحديدية الرئيسية في البوسنة والهرسك. وفي ٤ أيار/مايو، نظم مكتبي مؤتمرا دوليا بشأن حالة السكك الحديدية في البوسنة والهرسك كان حجم الحضور فيه كبيرا، وخلص المؤتمر إلى أن شبكة السكك الحديدية يجب أن يعاد تنظيمها جذريا ليتحقق فيها مستوى مقبول من التنافسية والفعالية. وكبادرة ملموسة على إصلاح الشبكة، أعيد تشغيل خدمة الركاب الدولية على خطي سراييفو - بانيالوكا - زغرب ودوبوي - بانيالوكا - زغرب - ليوبليانا وذلك في ١٠ حزيران/يونيه، بعد توقف دام تسع سنوات.

٣٢ - وما برح الاتحاد وجمهورية صربسكا يجريان مفاوضات مع المصرف الأوروبي للاستثمار بغرض الحصول على قرض جديد بمبلغ ٦٠ مليون يورو لتحسين حالة الطرق. ويعد البنك الدولي مشروعا جديدا لإدارة الطرق وسلامتها قيمته ٣٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، سيركز على الطرق الموصلة بين الكيانين ويعالج مشاكل صيانة الطرق وسلامتها.

(و) قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية

٣٣ - أصدرت، في ٢ آذار/مارس، قرارا بإنشاء وكالة تنظيم للاتصالات، التي تضم اختصاصات اللجنة المستقلة لوسائل الإعلام والوكالة التنظيمية للاتصالات السلكية واللاسلكية. وعرض البنك الدولي تقديم مساعدة تقنية لإعادة هيكلة هذا القطاع وخصخصته، وتدابير انتقالية أخرى، وسوف يشمل ذلك مجالات من قبيل إعادة تنظيم الخدمات البريدية المنفصلة، وتقديم امتياز لتشغيل نظام البنية الأساسية للبث الإذاعي واستطلاع فرص التجارة الالكترونية. وفي ٣٠ نيسان/أبريل منحت وكالة تنظيم الاتصالات تراخيص وطنية بشأن هواتف GSM إلى شركتي الهاتف المحمول المملوكتين ملكية عامة، PTT-PIH وموبيلنا صربسكا، وأعلنت العملية الدولية لتقديم العطاءات التنافسية من أجل الحصول على ترخيص ثالث بشأن هواتف GSM في أنحاء البوسنة والهرسك.

(ز) قطاع الطاقة

٣٤ - مثل سَن برلمانا الكيانين لقوانين جديدة للكهرباء، تنشئ، في جملة أمور، هيئة تنظيمية جديدة على مستوى الدولة وشركة وحيدة لنقل الطاقة الكهربائية في البوسنة والهرسك، شرطا أساسيا للحصول على موافقة البنك الدولي (المؤسسة الإنمائية الدولية) والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير على تقديم قرض قيمته ٢٣٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة للمشروع الثالث للطاقة الكهربائية. ومن المتوقع أن يقدم التمويل

المشترك للمشروع المذكور من المصرف الأوروبي للاستثمار، ومن سويسرا، والنرويج، وألمانيا، وإسبانيا، وإيطاليا، والمملكة المتحدة.

ثالثا – قضايا مكافحة الفساد والشفافية

٣٥ – أجبرني ظهور ما يعرف باسم ''الحكم الذاتي الكرواتي'' وإعلانه تولي شؤون إيرادات الاتحاد العامة على اتخاذ إجراء حازم ضد المركز المالي لهذا البنيان الموازي غير الشرعي. وقد خدم مصرف هرتسغوفاتسكا، الذي أنشأته العناصر الانفصالية الكرواتية المتشددة وتسيطر عليه من خلال بنيان للملكية غير المباشرة، هذا الغرض بالعمل كمركز تحصيل لجميع إيرادات الضرائب العامة المفروضة على الأراضي ذات الأغلبية الكرواتية. واكتشف مكتبي أيضا حسابات غير معلنة وممارسات إقراض مشكوك فيها قدمت إلى الموالين للاتحاد الديمقراطي الكرواتي. واستنادا إلى ذلك، شرعت في وضع المصرف تحت الإدارة المؤقتة بغرض وقف أي أنشطة غير قانونية تتم عبره، وكذلك بغرض حماية مصالح المودعين. وفي ٦ نيسان/أبريل تعرضت محاولة المدير المؤقت تولي شؤون المصرف سلميا، بدعم قوي من قوة تثبيت الاستقرار، للمقاومة من خلال أعمال شغب عنيفة نظمها الاتحاد الديمقراطي الكرواتي، وتعرض خلالها بعض الموظفين التابعين لي والعاملين مع المدير المؤقت، فضلا عن عدد من المواطنين الأجانب ومواطني البوسنة والهرسك، للإصابة والتهديد وأُخذ بعضهم كرهائن. وفي ١٨ نيسان/أبريل جرت بنجاح تام عملية متابعة أكثر شدة، بمساندة أيضا من قوة تثبيت الاستقرار.

٣٦ – وفي أعقاب عملية مصرف هرتسغوفاتسكا يوم ٦ نيسان/أبريل والأعمال الإجرامية التي ارتكبت ضد الموظفين المساعدين للمدير المؤقت، بدأت سلطات الاتحاد تحقيق، بتعاون مع المجتمع الدولي. وفي ٢٦ نيسان/أبريل قررت نقل الاختصاص في التحقيق مع الجناة وملاحقتهم قضائيا إلى محكمة سراييفو للكانتونات، بسبب الشكوك المستندة إلى أسباب جوهرية في ضلوع الشرطة المحلية في عملية تنظيم أعمال الشغب وفي قدرة المدعين العامين والقضاة المحليين على العمل بحيدة في ظل الضغوط والتخويف.

٣٧ – ويعاني المدير المؤقت من عدم تعاون أصحاب الأسهم والإدارة. وقد أفضى ذلك إلى بطء توحيد الحسابات ومن ثم بطء عملية التحقيق. ومع ذلك، مضى العمل قدما بمساعدة المتخصصين، ولكن ستمضي فترة من الوقت قبل أن يسفر التحقيق عن نتائج ملموسة. واتخذ المدير المؤقت تدابير لكفالة ضمان مصالح صغار المودعين بوجه خاص. وعقدت اجتماعات متعددة مع أصحاب الأسهم والإدارة، ومن المأمول إحراز تقدم يكفل البت في مستقبل المصرف وأصحاب الحسابات. وإلى جانب تجميد إيداعات المصرف لدى المصرف

المركزي، دعا المدير المؤقت إلى كفالة الضمانات بالنسبة إلى جميع الحسابات خارج البلد لكي توضع هذه الموارد تحت تصرف المودعين.

٣٨ - ونظرا لانعدام الشفافية واستمرار الشكوك إزاء الفساد في القطاع المالي العام، عينت مراجع حسابات خاص لمراجعة حسابات القطاع المالي الحكومي وتقديم تقرير عن حالته. وتؤكد التقارير أن نظام القطاع المالي العام يفضي إلى الفساد والاحتيال، وأن آليات الرقابة الملائمة غير موجودة أو غير قادرة على تنفيذ مهامها. وعلى إثر ذلك، يقوم مكتبي بوضع استراتيجية لإصلاح الإجراءات المحاسبية الإدارية وتعزيز الهيئة العليا لمراجعة الحسابات، والخزانة، وآليات الرقابة البرلمانية.

رابعا - العودة

٣٩ - خلال فترة الأشهر الخمسة الأولى من هذا العام عاد ٣٠ ١٢٣ من أفراد ''الأقليات'' (حسب سجلات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين) الأمر الذي يشير إلى احتمال حدوث تحسن جوهري في مجموع العائدين خلال العام الحالي قياسا على عدد العائدين من ''الأقليات'' خلال عام ٢٠٠٠ والذي بلغ ٠٠٠ ٦٧ فرد. بيد أن العوائق الناشئة عن استمرار فشل السلطات المحلية في تولي العملية بشكل تام حال دون حدوث انفراج على صعيد البلد ككل. ورغم إنشاء وزارة لحقوق الإنسان واللاجئين على مستوى الدولة فإن هناك ضرورة للاضطلاع بدور أقوى في التنسيق بين الكيانين في القضايا المتصلة باللاجئين. ورغم أن ميزانية الاتحاد تشمل الآن مخصصات كبيرة لدعم عمليات العودة، قمت أيضا بحث برلمان جمهورية صربسكا على زيادة ميزانية وزارة جمهورية صربسكا للاجئين والتركيز من جديد على عمليات عودة البوسنيين والكرواتيين إلى جمهورية صربسكا، وعودة الصرب إلى الاتحاد، بدلا من مجرد دعم الصرب المبعدين الذين يرغبون في الإقامة داخل جمهورية صربسكا. واستخدمت في عدة مناسبات صلاحياتي الواردة في المرفق ١٠ لتحذير العمد الذين يعوقون عمليات العودة. وفي ١ حزيران/يونيه، قررت إبعاد عمدة براتوناتس (شرقي جمهورية صربسكا) ورئيس مكتب الإسكان بها بسبب مواصلتهما إعاقة عملية العودة إلى بلديتهما.

٤٠ - وتقوم فرقة العمل المعنية بالتعمير والعودة، إلى جانب نظيرتيها في المجال الاقتصادي ومجال حقوق الإنسان، بزيادة تركيز أنشطتها على الاستدامة، لا سيما التكافؤ في الوصول إلى الفرص الاقتصادية. وما زالت المشاكل تحيط بمحاولات العائدين الحصول على الوثائق، والعمالة والتعليم، والمعاشات التقاعدية. ويعمل مكتبي أيضا على كفالة توفير إمكانية وصول العائدين إلى المرافق الأساسية في ظل ظروف عادلة ومتكافئة.

٤١ - وما زالت عملية عودة اللاجئين تتضرر بالحالة في كرواتيا وفي جمهورية يوغوسلافيا السابقة، رغم إحراز بعض التقدم في المجال التشريعي داخل كرواتيا في الآونة الأخيرة. ولكن التقدم المحرز غير كاف لكفالة سير عملية العودة في يسر ودون انقطاع. وتشمل العوائق انعدام وجود إطار قانوني يتسم بالشفافية لرد الممتلكات. ولذلك، يوجد حوالي ٠٠٠ ٢٥ من الصرب الكرواتيين غربي جمهورية صربسكا لا يزالون ينتظرون البت في حالتهم، الأمر الذي يخلق عقبة كأداء أمام عودة الكروات والبوسنيين إلى جمهورية صربسكا. وفيما يتعلق بالعودة من جمهورية يوغوسلافيا السابقة إلى البوسنة والهرسك، يجري معالجة هذه المسألة من خلال الجهود التي يبذلها مكتبي لتحسين الحالة العامة لرد الممتلكات داخل البوسنة والهرسك، ومن خلال الجهود المبذولة لزيادة التعاون والحوار بين جمهورية يوغوسلافيا السابقة والبوسنة والهرسك وكرواتيا.

خامسا - الممتلكات

٤٢ - وفقا لإحصاءات برنامج تنفيذ قانون الممتلكات، تم حتى نهاية أيار/مايو ٢٠٠١، البت في ٥١ في المائة من مطالبات الممتلكات وأفضى ذلك إلى رد الملكية الفعلية بنسبة ٢٧ في المائة منها. وتمثل هذه النتائج مرجعا هاما في تنفيذ تشريع الممتلكات الذي قمت بفرضه عام ١٩٩٩.

٤٣ - بيد أن الزيادة في معدل تنفيذ قوانين الممتلكات ما زالت منخفضة للغاية وتبلغ نسبتها حاليا ٢ في المائة شهريا داخل الاتحاد و ١ في المائة داخل جمهورية صربسكا. وسوف يتعين على السلطات المحلية في كلا الكيانين الإسراع إلى حد كبير في معدل تنفيذ تشريع الممتلكات، خاصة شرقي جمهورية صربسكا، وداخل الاتحاد، وفي الكانتونين ٧ (موستار) و ١٠ (ليفنو).

سادسا - التعليم

٤٤ - تمكن مكتبي خلال الفترة المشمولة بالتقرير من الحصول على التزامات وزارية بشأن تنفيذ المسائل التالية و/أو بدء تنفيذها:

- دورات دراسية في مجال ”حقوق الإنسان والتربية الوطنية“ لتحل محل ”الدفاع المدني“؛
- فصول دراسية تخصص لأدب الشعوب التأسيسية الأخرى في البوسنة والهرسك ونماذج لغوية تركز على التراث اللغوي المشترك بينها، وعلى التعدد اللغوي، يجري إعدادها لتعقد خلال شباط/فبراير ٢٠٠٢؛

- تناول موضوع ''ثقافة الأديان'' في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢؛
- تعليم أبجدية الكيانين إلزاميا في كلا الكيانين اعتبارا من الفصل الدراسي الثاني من السنة الدراسية الحالية ٢٠٠١ (بدءا من الصف الثاني بالمدارس الابتدائية)؛
- التخلص تدريجيا من الكتب الدراسية المستوردة من بلغراد وزغرب، التي لا تشير إلى البوسنة والهرسك، بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢؛
- أصبحت غالبية كانتونات الاتحاد على استعداد الآن لنقل جانب من مسؤولياتها وصلاحياتها إلى وزارة التعليم الاتحادية من أجل تيسير التخطيط الاستراتيجي للتعليم مستقبلا؛
- دخول الوكالة المشتركة بين الكيانين المعنية بالمعايير التعليمية والتقييم، التي أنشأها البنك الدولي دور التشغيل مؤخرا.

سابعا – وسائل الإعلام

٤٥ – نجح الرئيس التنفيذي الدولي للوكالة التنظيمية للاتصالات، الذي بدأ ولايته في منتصف شباط/فبراير، في الجمع بين موظفي وعمليات اللجنة المستقلة لوسائل الإعلام ووكالة تنظيم الاتصالات السلكية واللاسلكية اللتين كانتا تتوليان في السابق عمل الوكالة التنظيمية للاتصالات. وبالإضافة إلى ذلك، تواصل وكالة تنظيم الاتصالات عملية منح تراخيص البث الإذاعي المستندة إلى الجدارة التي كانت قد بدأتها اللجنة المستقلة لوسائل الإعلام. ورغم عدم إمكان استبعاد حدوث مشاكل عند التنفيذ مع تحرك عملية منح التراخيص إلى مناطق أكثر تقلبا من الوجهة السياسية، فإن العملية بدأت بداية طيبة، حيث بلغ معدل الامتثال ١٠٠ في المائة في المنطقة الأولى التي شملتها العملية. وكان قانون الاتصالات في البوسنة والهرسك، الذي سيوفر الأساس القانوني والأساس الهيكلي لوكالة تنظيم الاتصالات، قد عرض على مجلس الوزراء في ٢٤ نيسان/أبريل للنظر فيه.

٤٦ – وما زالت عملية إعادة هيكلة الشبكة الإذاعية العامة داخل البوسنة والهرسك مستمرة حيث بدأ في وقت واحد يوم ٧ أيار/مايو البث عبر إذاعة الشبكة الإذاعية العامة (التي تبث في كامل أراضي البوسنة والهرسك) وإذاعة الاتحاد. وأصبح لدى البوسنة والهرسك، للمرة الأولى، منذ تفكك جمهورية يوغوسلافيا السابقة، قدرة على البث الإذاعي على نطاق الدولة ككل. وأصبح لدى مواطني البوسنة والهرسك الآن محفل متاح أمام الجميع، بغض النظر عن العرق، للتحاور حول قضايا اليوم المصيرية، بعيدا عن أي تخريب أو تحريف سياسي. ويمكن لنحو ٧٢ في المائة من السكان التقاط الموجة التي تبث عليها حاليا

إذاعة الشبكة الإذاعية العامة. وسيستمر العمل خلال خريف عام ٢٠٠١ لمد نطاق التغطية الإذاعية إلى ٨٥ في المائة من السكان، رهنا بمدى توافر التمويل المقدم من الجهات المانحة.

٤٧ - واعتمد برلمان الاتحاد في حزيران/يونيه مشروع قانون مكافحة التشهير. وأتوقع إجراء التصويت النهائي عليه خلال الدورة القادمة للبرلمان في تموز/يوليه. وفي جمهورية صربسكا، ينبغي أن ينظر في القانون المقترح لمكافحة التشهير في المستقبل القريب. وعقب اعتماد القانون المقترح سوف يحال إلى الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا لإجراء التصويت النهائي عليه.

٤٨ - واعتُمد على مستوى الدولة، وأيضا من جانب كلا حكومتي الاتحاد وجمهورية صربسكا، مشروع القانون المتعلق بحرية الوصول إلى المعلومات، الذي أعده فريق خبراء بالتنسيق مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومفوضية حقوق الإنسان خلال تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

ثامنا - إصلاح النظام القضائي

٤٩ - أصدرت، في ١٤ آذار/مارس، قرارا ينص على تخويل اللجنة القضائية المستقلة ولاية شاملة تضم المسائل المتعلقة بتعزيز سيادة القانون وإصلاح النظام القضائي. وأتبعت ذلك بإصدار أمر توجيهي داخلي يوضح نطاق الاختصاصات والصلاحيات بين مكتبي واللجنة. ومن ثم، أصبح جاهزا الآن الإطار اللازم للجنة. وخلال هذه الفترة، زادت اللجنة كثيرا من عدد موظفيها وأصبح في مقدورها بدء العمل في شتى المسائل التي تندرج داخل ولايتها. وبدأ مدير اللجنة ممارسة مهام منصبه في ٢ نيسان/أبريل. وأصبحت اللجنة الآن راسخة داخل مقرها في سراييفو وفي أربعة مكاتب ميدانية (بانيالوكا، وموستار، وسراييفو، وتوزلا). وأتوقع أن يفتتح قريبا المكتب الخامس في بيهاتش.

٥٠ - وقد بدأت اللجنة تنفيذ خطتها الاستراتيجية لفترة الاثني عشر شهرا القادمة وعينت بعض مجالات الاهتمام الخاص المحددة المتعلقة بسيادة القانون داخل البوسنة والهرسك وتشمل: استعراض القوانين المتعلقة بتعيين القضاة والمدعين العامين، وإصلاح الإجراءات الجنائية والمدنية، واستعراض التشريع المتعلق بإنفاذ الأحكام المدنية وإدارة وتنظيم المحاكم.

٥١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حدث بعض التقدم في هذه المجالات ، خاصة مع زيادة نشاط الأفرقة العاملة المحلية المعنية بقضايا إصلاح القانون. وكان مثار تشجع لي أن ألاحظ الإقرار الثابت من وزير العدل في كل من الكيانين بفوائد إحداث المواءمة بين

تشريعاهتما في المجالات الهامة، مثل القوانين الإجرائية، والحاجة إلى حل بعض المشاكل على مستوى الدولة.

٥٢ - وما برحت اللجنة القضائية المستقلة ترصد وتوجه عمل اللجان والمجالس الوطنية المنشأة لتحسين عملية تدبير القضاة والمدعين العامين وإجراء استعراض شامل لحالة جميع القضاة والمدعين العامين. بيد أن العقبات السياسية داخل مجالات معينة ما زالت تعوق تعيين المدعين العامين.

تاسعا - حقوق الإنسان

١ - مؤسسات حقوق الإنسان

(أ) أمين مظالم لحقوق الإنسان في البوسنة والهرسك

٥٣ - تقوم السلطات القضائية في موستار الآن، عملا بالتوصيات الواردة في التقرير الخاص المقدم من أمين المظالم في البوسنة والهرسك، بإجراء التحقيق الجنائي في حادثة "شارع ليسكا" في موستار التي وقعت خلال شباط/فبراير ١٩٩٧، وندد بها الأمين العام، وقتل خلالها مواطن بوسني وأصيب عشرون آخرون خلال زيارة إلى المدافن عشية احتفال المسلمين بالعيد (البيرم).

(ب) مؤسسات أمين المظالم بالكيانين

٥٤ - أبرزت مؤسسات جمهورية صربسكا والاتحاد، في التقارير السنوية الصادرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أن القضيتين اللتين تتصدران المشاكل المقدمة من الأفراد تتعلقان بعدم إمكانية استرداد الممتلكات العقارية التي كانت بحوزهتم قبل الحرب، والتمييز العرقي في مجال العمالة.

(ج) دائرة حقوق الإنسان

٥٥ - زاد معدل تنفيذ قرارات دائرة حقوق الإنسان وبلغ الآن ٧٥ في المائة، من ٣٣ في المائة في نهاية عام ١٩٩٩. وحدثت زيادات مماثلة أيضا بالنسبة إلى تقارير أمين مظالم حقوق الإنسان في البوسنة والهرسك.

٥٦ - وفي آذار/مارس ٢٠٠١ قامت السلطات المحلية بتعديل "ترخيص التنظيم الحضري" (الصادر أصلا في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠) بغرض القيام على الوجه الملائم بتنفيذ قرار دائرة حقوق الإنسان الداعي إلى إعادة بناء مسجد فيرهاديا في بانيالوكا.

٢ - الحقوق الاجتماعية والاقتصادية وحقوق الجنسين

٥٧ - يتولى مكتبي وضع سياسات واستراتيجيات تستهدف تصحيح الممارسات التمييزية الراهنة في مجال الرعاية الصحية وإمكانيات الانتفاع بالمرافق وفرص الحصول على العمل. وواصل مكتبي رصد تنفيذ قوانين العمل في الكيانين فيما يتعلق بإمكانية إعادة توظيف الأشخاص الذين فصلوا من عملهم أثناء الحرب أو تعويضهم عن ذلك، وواصل أيضا الاستمساك بمبدأ المشروطية إزاء الوكالات المانحة سعيا إلى إقامة سوق منصفة للعمل. وساعد مكتبي في تسهيل وضع نظام لتحويل المعاشات يمكن بموجبه للمتقاعدين الحصول على معاشاتهم في مناطق عودتهم، ويسر بذلك عملية العودة المستديمة في جميع أنحاء البوسنة والهرسك.

٥٨ - وفي ضوء استمرار ممارسات الاتجار بالأشخاص في البوسنة والهرسك وما حولها، يواصل مكتبي المشاركة في أعمال الفريق العامل المعني بمكافحة الاتجار بالبشر. ويتولى المكتب إعداد خطة عمل في البوسنة والهرسك لمكافحة الاتجار بالبشر، وهي معروضة الآن أمام الجمعية البرلمانية في البوسنة والهرسك.

٥٩ - ويشارك مكتبي في استعراض مشروع تشريع عن حقوق الأقليات القومية والمساواة بين الجنسين. كما يشارك أعضاء من مكتبي في فريق التنسيق المعني بالروما، وهو فريق حديث النشأة يشارك فيه أعضاء من المجتمع الدولي ومن طائفة الروما، في مسعى يستهدف التصدي للتمييز الواسع النطاق الذي تتعرض له هذه الأقلية والتي تقابل بالتجاهل في أغلب الأحيان.

٣ - المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة

٦٠ - واصل مكتبي التعاون عن كثب مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وتقديم المساعدة في تسهيل اضطلاعها بالولاية المنوطة بها. وعلى وجه الخصوص، عمل المكتب مع المحكمة في التعليق على مشروع قانون جمهورية صربسكا بشأن التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ومشروع قانون جمهورية البوسنة والهرسك بشأن اللجنة المعنية بالحقيقة والمصالحة. وبالإضافة إلى ذلك، واصل مكتبي اجتذاب المستثمرين لدعم أنشطة وحدة قواعد الطريق التابعة للمحكمة الدولية، وخاصة اقتراح الوحدة عقد سلسلة محاضرات تتضمن تدريبا قانونيا لأعضاء الهيئة القضائية وقوات الشرطة في البوسنة والهرسك المشاركين في عملية مقاضاة المتهمين بجرائم الحرب.

٦١ - وواصل المكتب أيضا رصد الامتثال لاتفاق قواعد الطريق والمحاكمات المحلية لمجرمي الحرب.

٤ - المفقودون وموقع بوتوكاري (سريبرنيتسا) التذكاري

٦٢ - جرى بدقة تعيين حدود موقع بوتوكاري الذي خصصته من قبل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ لدفن ضحايا مذبحة سريبرنيتسا في عام ١٩٩٥ وإقامة نصب تذكاري لهم، واكتملت أخيرا في آذار/مارس عملية تعيين حدود الموقع.

٦٣ - وبغية تنظيم العملية والتركيز على تطوير الموقع، أنشئت مؤسسة معنية بتشييد المقبرة والموقع التذكاري لضحايا سريبرنيتسا/بوتاكاري، وتم تسجيلها. وترقبا للذكرى السنوية السادسة للمذبحة أقرت المؤسسة تصميما للنصب التذكاري وحددت موقعا لإقامته.

عاشرا - المسائل القانونية

١ - مؤسسات الدولة: الخدمة المدنية ومحكمة الدولة

٦٤ - يسعى مكتبي بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي إلى حث مجلس الوزراء على اعتماد مشروع قانون بشأن الخدمة المدنية. ولضمان فعالية تنفيذ التشريع، سيجري إنشاء جهاز للخدمة المدنية. وستسهم هذه السلطة الإدارية في إرساء ممارسات مهنية موحدة في عملية تعيين الموظفين المدنيين وفصلهم.

٦٥ - وفيما يتعلق بمحكمة البوسنة والهرسك التي أصدرت بشأنها قرارا في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، فإنها لم تبدأ العمل بعد في ضوء الدعوى المقامة من جمهورية صربسكا أمام المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك بشأن دستورية محكمة البوسنة والهرسك.

٢ - المسائل المتصلة بقرارات المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك

٦٦ - في ٢٣ آذار/مارس، وجدت المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك نفسها طرفا في مراجعة دستورية تشريع كنت قد فرضته. وانتهت المحكمة إلى أن قانون وثائق السفر الذي ينص على العمل بجواز سفر واحد للبوسنة والهرسك، وهو قانون فرضت العمل به في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، يتماشى مع دستور البوسنة والهرسك.

٦٧ - وتحقق اللجنتان الدستوريتان التابعتان للكيانين تقدما في إعداد مقترحات بشأن إجراء تعديل في دستوري الكيانين وفقا لقرار المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك في العام الماضي المتعلق بالشعوب التأسيسية. وبالرغم من حضور مراقبين عن مكتب الممثل السامي

جلسات اللجنتين، تركت هذه العملية إلى حد كبير تحت مسؤولية اللجنة في هذه المرحلة. وقد توصلت اللجنتان إلى اتفاقات بشأن معظم القضايا. وفي جمهورية صربيسكا، سيجري على الأرجح حماية المصالح الحيوية للشعوب التأسيسية عن طريق لجنة. أما في الاتحاد، فتركت اللجنة الدستورية خيارات معينة أمام البرلمان الاتحادي تتعلق بقضايا حساسة ومنها مثل هيكل البرلمان الجديد، بما في ذلك آلية حماية ''المصالح الحيوية''.

٦٨ - وقد تعرضت العملية لتأخر شديد في الاتحاد جراء الموقف العام الذي يتخذه حزب الاتحاد الديمقراطي الوطني. وعلى الرغم من أنني وجهت الدعوة إلى هذا الحزب عدة مرات للمشاركة في أعمال اللجنتين الدستوريتين إلا أنه قابل دعوتي بالرفض جريا على سلوكه المعادي للدستور. وأخيرا، اضطررت إلى تعيين أعضاء كروات من أحزاب سياسية أخرى.

٣ - قضايا قانونية أخرى

٦٩ - في شباط/فبراير أصدرت قرارا أفرض بموجبه تحكيما إلزاميا على كل من جمهورية صربسكا والاتحاد من أجل التوصل إلى حل نهائي للتراع الطويل الأجل بشأن التحديد الدقيق لخط الحدود الفاصل بين الكيانين في ضاحية دوبرينيا في سراييفو. وأكمل المُحَكِم المكلف عملية التعيين وصدر القرار المتعلق بها في ٢٤ نيسان/أبريل. وأدى التوصل إلى حل لهذه المسألة ليس فقط إلى التأثير إيجابيا على عودة سكان دوبرينيا السابقين إلى ديارهم، بل أدى أيضا إلى تهيئة بيئة مواتية من أجل التنفيذ الكامل للمرفق ٧ في الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك.

٧٠ - ويسعدني أن أفيد أيضا بأن البوسنة والهرسك تقوم بإصلاح الجوانب القانونية المتعلقة بالإدارة العامة للمياه وفقا لتوجيهات الاتحاد الأوروبي ومبادئ القانون الدولي.

٧١ - ويسعى مكتبي حاليا سعيا حثيثا إلى اعتماد قانون الجنسية الاتحادي في برلمان الاتحاد. وفي الوقت الحاضر، ينظر في القانون في إطار الإجراءات المستعجلة.ويعتبر اعتماد القانون حاسما عن حق، بالنظر إلى أن كثيرا من مواطني جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة الذين اختاروا الإقامة الدائمة في جمهورية البوسنة والهرسك قبل عام ١٩٩٨ أصبحوا منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ أهل للحصول على جنسية البوسنة والهرسك، إلا أنهم لا يستطيعون عمل ذلك في غياب قانون الجنسية الاتحادي.

٧٢ - وفي إطار الولاية المنفصلة المنوطة بي بشأن خلافة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة، قمت بالاشتراك مع المفاوض الخاص السير أرثر واطس بإدارة الجولة الأخيرة للمفاوضات المتعلقة بخلافة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة. وفي

٢٥ أيار/مايو وقعت الدول الخمس الخلف (البوسنة والهرسك، وكرواتيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وسلوفينيا، وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية) اتفاقا بالأحرف الأولى ينص على توزيع حقوق، والتزامات، وأصول، وخصوم جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة.

حادي عشر – المسائل العسكرية

١ – إصلاح أجهزة الدفاع والأمن؛ إنشاء مؤسسة دفاعية، على مستوى الدولة

٧٣ – على الرغم من أنني لا زلت اعتبر أن العملية الساعية إلى إدماج القوات المسلحة للبوسنة والهرسك وإنشاء هوية أمنية ودفاعية على مستوى الدولة تسير في مجملها بخطى بطيئة، إلى إنني أرى أن خطوة مهمة اتخذت في ١١ أيار/مايو عندما قامت هيئة الرئاسة في البوسنة والهرسك باعتماد سياسة دفاع للبوسنة والهرسك. وأدى اعتماد هذه السياسة بوضوح إلى تعزيز سلطة الرئاسة في مجال الدفاع والأمن. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك بدوره إلى تعزيز موقف وسلطات اللجنة الدائمة المعنية بالمسائل العسكرية وأمانتها.

٢ – إعادة تشكيل القوات العسكرية للكيانين

٧٤ – تحت قيادة قوة تثبيت الاستقرار، أمكن الآن للقوات العسكرية للكيانين تحقيق الخفض الضروري في حجمهما بنسبة ١٥ في المائة. وتمضي أعمال إعادة التشكيل في الوقت الحاضر قدما تحت توجيهات اللجنة العسكرية المشتركة التي يشترك فيها ممثلون من البوسنة والهرسك ومجلس تنفيذ اتفاق السلام.

٣ – إزالة الألغام

٧٥ – في أعقاب نشر تقرير تمويل الشرطة الاتحادية في ٢٣ آذار/مارس، الذي تناول مسألة الفساد في عمليات إزالة الألغام، بدأت الثقة تعود مرة أخرى إلى صفوف المانحين. وجرى تلقي بعض التبرعات أهمها التبرعات المقدمة من ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا والسويد وسلوفينيا، وهي تبرعات تغطي ما يزيد على نصف احتياجات ميزانية عام ٢٠٠١. ومع ذلك، ثمة حاجة إلى تدبير مزيد من الأموال، كما أن هناك دولا مانحة تفضل أن ترى قدرا أكبر من المساهمة من داخل البوسنة والهرسك يعبر عن التزام مساو للالتزام الذي يبديه المجتمع الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، لم يجر بعد تحويل بعض التبرعات إلى أموال فعلية. وكتب الرئيسان المشاركان لمجالس المانحين إلى وزارة الشؤون المدنية والاتصالات يعرضون عليها النصيحة بشأن الكيفية التي يمكن بها التصدي لهذه المشاكل.

٧٦ - وتمضي اللجنة المعنية بإزالة الألغام قدما في صياغة قانون إزالة الألغام من أجل تنظيم هيكل المنظمة المعنية بإزالة الألغام (وهو أمر يرغب المجتمع الدولي في حدوثه بشدة)، من أجل تجنب المهام الزائدة عن الحاجة وإرساء قاعدة قانونية لأنشطة إزالة الألغام في البوسنة والهرسك.

٤ - الطيران المدني

٧٧ - قَبِل مجلس الوزراء الجديد النصيحة التي قدمها مكتبي وقوة تثبيت الاستقرار ومنظمة الطيران المدني الدولي، وقام بتشكيل فريق عامل للطيران المدني تابع لمجلس الوزراء. وفي الجلسة التي عقدتها اللجنة الدولية الدائمة المعنية بالبوسنة والهرسك في ١٤ حزيران/يونيه في سراييفو، وبعد جهود مكثفة من جانب مكتبي ومنظمة الطيران المدني الدولي من أجل توفير المشورة التقنية والسياسية لمجلس الوزراء، جرت الموافقة على التوصيات التي قدمها الفريق العامل من أجل نقل السلطات من قوة تثبيت الاستقرار إلى هيئة الطيران المدني في البوسنة والهرسك. ويتمثل جوهر ما تم الاتفاق عليه فيما يلي:

- تنضم البوسنة والهرسك إلى خدمات الحركة الجوية لوسط أوروبا من أجل الحصول على خدمات الحركة الجوية في المجال الجوي العلوي؛
- يتم التعاقد مؤقتا مع مقدم واحد للخدمات هو، هيئة كرواتيا المحدودة للمراقبة، من أجل توفير الخدمات الجوية في المجال الجوي الأوسط والأدنى، طوال فترة قيام الناتو بمراقبة عمليات الطيران العسكري في هذا المجال الجوي.

تقرير الممثل السامي
مكتب الممثل السامي
١٨ تموز/يوليه ٢٠٠١